شبهات تحريف القرآن
بين الإنكار والإثبات عند المسلمين

(Suspicions of the Distortion of the Qur'an Between Denial and Affirmation Among Muslims)

الباحث: عبد الكريم قاسم عجيل **أ.د. ليث عباس جاسم**

جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ الدراسات العليا

قسم علوم القرآن والشريعة الإسلامية

Abdul Kareem Qasim Ajeel

Al-Muthanna University/College of Education for Humanities/Postgraduate Studies/Department of Qur'anic Sciences and Islamic Education

Abdulkarimqr@mu.edu.iq

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

يتناول البحث مسألة تحريف القرآن الكريم بين النفي والإثبات عند المسلمين، من خلال تحليل الأدلة العقلية والنقلية ومواقف العلماء من مختلف المذاهب. مبرزًا أن التحريف ينقسم إلى معنوي ولفظي، وأن معظم الروايات الدالة على التحريف ضعيفة أو قابلة للتأويل، ولا يُعوّل عليها. كما ناقش البحث الشبهات المثارة حول وقوع التحريف، واستعرض مصاحف بعض الصحابة التي وردت فيها اختلافات، ثم بيّن مواقف علماء الشيعة الإمامية كالشيخ الصدوق والطوسي والمرتضى في رفضهم الصريح لفكرة التحريف، مؤكدين أن القرآن الموجود بين أيدينا اليوم هو ذاته المنزل على النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بلا زيادة ولا نقصان. وقد استدل البحث بآيات قرآنية وأحاديث صحيحة على صيانة القرآن، وأكد على وجوب التمسك بهذه العقيدة لما لها من أثر في حفظ الدين وثقة المسلمين بنصوصهم المقدسة.

كلمات مفتاحية: تحريف القرآن - سلامة النص القرآني - شبهات التحريف - حجية القرآن.

Summary:
The research addresses the issue of the distortion (taḥrīf) of the Holy Qur'an between denial and affirmation among Muslims, by analyzing both rational and textual evidence, as well as the positions of scholars from various Islamic schools of thought. It highlights that distortion is classified into two types: semantic (meaning-based) and verbal. Most of the narrations indicating distortion are weak or open to interpretation and thus cannot be relied upon. The study also discusses the doubts raised regarding the occurrence of distortion and reviews the codices of some Companions that contained certain differences. It then presents the clear stance of Shi'a Imami scholars—such as Shaykh al-Saduq, al-Tusi, and al-Murtada—who firmly reject the idea of distortion, affirming that the Qur'an in our hands today is exactly the same as the one revealed to the Prophet Muhammad (peace be upon him and his family), without any addition or omission. The research supports this conclusion with Qur'anic verses and authentic hadiths, emphasizing the necessity of adhering to this belief due to its role in preserving the religion and maintaining the trust of Muslims in their sacred texts.

Keywords: Qur'anic Distortion – Integrity of the Qur'anic Text – Distortion Doubts – Authority of the Qur'an

شبهات تحريف القرآن بين الإنكار والإثبات عند المسلمين:

يُعدّ البحث في مسألة سلامة القرآن الكريم من التحريف من أهم القضايا وأخطرها، لأن أيّ شكّ أو تردد في مصداقية النص القرآني يهدد البناء العقدي والتشريعي الكامل الذي يقوم عليه الإسلام. فالقرآن الكريم هو المصدر الأول للمعرفة الإسلامية، ومن ثمّ فإن زعزعة الثقة فيه تعني انهيار الأساس الذي تُبنى عليه منظومة الفكر والتشريع الإسلامي. وقد عاينّا عبر التاريخ كيف انتهت الرسالتان اليهودية والمسيحية إلى التحريف والضياع، مما أفقدها حجّيتها الأصلية. ومن هنا، فقد توافقت كلمة المسلمين على أن القرآن لم يُصب بتحريف، رغم وجود بعض الآراء الشاذة النادرة. بل أن جمهور علماء المسلمين، بمن فيهم الشيعة الإمامية، أجمعوا على أن النص القرآني المتداول بين أيدينا هو نفسه المنزل على النبي محمد (صلّى اللّه عليه وآله وسلم) من دون زيادة أو نقصان.

المطلب الأول: تعريف التحريف لغة واصطلاحاً:

أولا: التحريف لغةً:

يُقصد بالتحريف التغيير والتبديل، ومن

ذلك قولهم: »حرّف الشيء« أي غيّر طرفه أو شفيره أو حدّه[1]، وقد يُستعمل كذلك بمعنى نقل الكلام عن مواضعه الأصلية، ويذكر الراغب: وتحريف الكلام يعني تغييره سواء في المبنى أو المعنى، كأن يُصرف اللفظ عن دلالته الحقيقية إلى معنى آخر مخالف له.[2]

ومما ينبغي الانتباه إليه أن مصطلح (التحريف) هنا لا يظهر منه بوضوح إرادة التحريف اللفظي، بمعنى تبديل الألفاظ بألفاظ اخرى، بل يتضح من كلام الراغب أنه يشير إلى التحريف المعنوي ويدل على ذلك قوله تعالى:)يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ(. (النساء: ٤٦).

كما يقول الطبرسي بعد إيراده للآية الكريمة، إن المقصود أنهم يفسرونه على غير ما أُنزل به، ثم أشار إلى أن للتحريف معنيين: أحدهما سوء التأويل (أي التحريف المعنوي)، والآخر التبديل اللفظي.[3]

والتحريف في السياق القرآني يأتي بمعنى إخراج الكلمة عن معناها المراد وتغيير تفسيرها الصحيح، وقد يشمل ذلك تحريف الحروف والألفاظ والمعاني. قال تعالى:)وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ((الحج: ١١)، وفسّر الزمخشري هذه الآية بقوله: أي على طرفٍ من الدين لا في وسطه وقلبه، وهذا كناية عن كونه ضعيف في اليقين وعدم الثبات في الدين، وليس إلى تغيير فعلي في النص القرآني.[4]

ثانياً: التحريف اصطلاحاً:

فإن مصطلح التحريف ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: التحريف المعنوي: وهذا النوع محل اتفاق بين العلماء من حيث وقوعه في القرآن الكريم، إذ سعى بعض المفسرين توجيه الآيات بما يوافق مذاهبهم، ففسروا الآيات بغير معانيها الحقيقية، وحمله على غير معناه فقد حرّفه.

وقد ورد النهي عن هذا النوع من التحريف في العديد من الروايات، وذم فاعله. منها: رواية عن الإمام الباقر (u) أنه قال: «وكان من نبذهم الكتاب إن أقاموا حروفه، وحرّفوا حدوده، فهم يرونه ولا يرعونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية..».[5]

القسم الثاني: التحريف اللفظي: ينقسم إلى تحريف في الحروف والحركات، أو في الكلمات، أو في الآيات والسور.

أما ما يخص الحروف والحركات، فقد ثبت وقوعه في القرآن قطعاً ووجود الاختلاف فيه، كما يظهر في قراءة بعض الآيات وبلوغها سبعًا أو عشرًا، غير أن هذا التعدد لا يُعزى إلى الله (عز وجل) أو إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل جاء من اختلاف المسلمين أنفسهم بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، نتيجة عدم وقوفهم الدقيق على حفظ القراءة التي علمهم إياها،

وتفرّقهم في البلاد، كالشام والعراق مع تأثير اللهجات المحلية على ذلك، إضافة إلى غياب التنقيط والإعراب في المصاحف الأولى قد ساهم في هذه الظاهرة، مثل الاختلاف في قراءة «فَتَبَيَّنُوا» و«فَتَثَبَّتُوا»، إضافة إلى أدلة أخرى، وقد رُصدت هذه الفروقات في كتب التفسير والقراءات عند أهل السنة، حتى أصبح علم القراءات فرعًا من علوم القرآن، وقد نقل الشيعة معظم هذه القراءات عن طريق أهل السنة، وبعضها من طرقهم الخاصة.

أما التحريف في الكلمات، فقد وقع في صدر الإسلام وبصورة محددة. والدليل على ذلك هو إجماع المسلمين على أن عثمان أمر بإحراق عدد من المصاحف، وطلب من ولاته أن يحرقوا كل مصحف يخالف ما جمعه. وهذا يدل بوضوح على أن تلك المصاحف كانت تختلف عما جمعه عثمان، إذ لو لم تكن هناك فروق، لما كان هناك مبرر لإحراقها. وعلى ذلك فالتحريف قد وقع حتمًا، إما من جهة عثمان أو من جهة كتبة تلك المصاحف، ولكن المصاحف التي وقعت فيها الزيادة أو النقصان، فهي تلك التي اختفت بعد جمع عثمان، في حين أن القرآن الموجود بين أيدينا اليوم لا زيادة فيه ولا نقصان. وأكثر ما رُوي في هذا الباب جاء من طريق غير الشيعة على هيئة أخبار آحاد لا متواترة، وما سنذكره لاحقًا من أمثلة على التحريف يعد شاهداً على هذا الإطار.

وقد يكون منشأ هذا النوع من التحريف إما بعض العوامل التي ذُكرت في التحريف في الحروف والحركات، أو اعتقاد بعض الصحابة بجواز استبدال الكلمات المترادفة، كما يُروى عن ابن مسعود أنه أجاز ذلك[٦]، غير أن هذا النوع ليس ذا أهمية، إذ تُطرح فيه روايات الآحاد التي لا تُثبت تحريفًا في ألفاظ القرآن.

أما وقوع التحريف في الكلمات، بمعنى حذف بعض الأسماء أو العبارات بحيث يختلف المعنى عما هو في النص المتواتر (أي المصحف الموجود بين الدفتين)، فلم يقبله جمهور المسلمين، إلا القليل منهم. وفيما يتعلق بـ التحريف في الآيات والسور، فقد وردت بعض الروايات حوله من الطرق السنية وأخرى من الطرق الشيعية، لكنها جميعًا كانت محل رفض من عامة المسلمين، ما عدا بعض الإخباريين والحشوية من كلا الفريقين.

المطلب الثاني: أبرز شبهات القول بالتحريف والرد عليها

رغم أن القول بتحريف القرآن لم يعد رأياً معتبراً اليوم، إلا أن بعض الروايات التي استُند إليها قديماً لا تزال تُطرح أحياناً، ومن ذلك:

روايات الإسقاط: بعض الروايات المنقولة عن الصحابة، تشير إلى وجود آيات أو سور لم تُدوّن، وأن هنالك مصاحف خاصة لبعض الصحابة كابن مسعود وأُبيّ بن

كعب، تتضمن ترتيبًا مختلفًا للسور، وأن في مصحف أبيّ سورتان زائدتان عن سور المصحف الأول وهما: سورة الحفد ونصها: »اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد[٧] ونخشى عذابك ونرجو رحمتك، إن عذابك بالكافرين ملحق«، والثانية سورة الخلع ونصها: »اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك«[٨]. وقد أخرج الطبراني بإسناد عن أبي إسحاق أن أُمية بن خالد قد أمّ الناس في خراسان فقرأ بهاتين السورتين، وكان ذلك بعد وفاة عثمان بمدة طويلة.[٩]

وأورد السيوطي رواية عن أُبيّ بن كعب أنه سأل زرّ بن حبيش: كم تعدون سورة الأحزاب؟ قال: اثنين وسبعين أو ثلاثا وسبعين. وقال: إن كانت لتعدل سورة البقرة، وإنّا كنا لنقرأ فيها آية الرجم، ونصها: «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالًا من الله، والله عزيز حكيم»[١٠]، ونقلت عائشة، بحسب رواية عروة بن الزبير، أن سورة الأحزاب كانت تتضمن مائتي آية تقرأ في عهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلما جمع عثمان المصاحف لم نقدر منها إلا على القدر الموجود حاليا.[١١]

كما نُقل عن الليث بن سعد أن عمر أتى بآية الرجم، إلا أن زيد لم يكتبها لأنه كان كان وحده.[١٢] وكذلك رُوي عن حميدة بنت أبي أويس قالت قرأ علي أبي في مصحف عائشة: «إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وعلى الذين يصلون في الصفوف الأولى»، وذلك قبل تغير عثمان للمصاحف[١٣]

ورُوي عن أُبيّ بن كعب بإخراج الحاكم أن النبي (صلّى اللّه عليه وآله) أمره أن يقرأ عليه القرآن، فقرأ عليه: «لو أن ابن آدم سأل واديًا من مال فأعطيه سأله ثانيا وإن سأل ثانيا فأعطيه سأله ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب اللّه على من تاب، وإن ذات الدين عند الله الحنيفية...». [١٤]

وفي رواية عن أبي واقد الليثي قال: كان النبي (صلّى اللّه عليه وآله) إذا أوحي إليه بشيء جمعنا فقرأ علينا، وذات مرة قرأ علينا: »إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة. ولو أن لابن آدم واديا لأحبّ أن يكون إليه الثاني ولو كان إليه الثاني لأحب أن يكون الثالث. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب. ويتوب اللّه على من تاب«.[١٥]

وفي رواية نقلها عدي بن عدي عن عمر بن الخطاب قال: «كنا نقرأ: ولا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم»، ثم سأل زيد بن ثابت أكذلك؟ قال: نعم.[١٦]

أما أبو سفيان الكلاعي فنقل عن مسلمة بن مخلد الأنصاري أنه قال لهم ذات يوم أخبروني بآيتين في القرآن لم تُكتبا في المصحف، فسردهما، ومنها: «ألا أبشروا

أنتم المفلحون...». [١٧]

كذلك، ورد عن المسور بن مخرمة أن عبد الرحمن بن عوف تساءل ألم نجد فيما أنزل علينا «جاهدوا كما جاهدتم أول مرة»، فأجاب بأنّها أسقطت فيما أسقط من القرآن. [١٨]

ووردت رواية عند محمد صبيح، لم يورد مصدرها، عن سورة اسمها النورين، يزعم بعض المستشرقين أن عثمان حذفها من مصحفه، وكانت موجودة في مصحف الإمام علي (ع). ويحتوي نصها على إشارات واضحة إلى وصف علي (ع) بأنه من المتقين والصابرين والساجدين ووصيًا، وقد تضمنت ألفاظًا لا تتفق مع الأسلوب القرآني الفريد. [١٩]

روايات التحريف الترتيبي: ويقصد به ترتيب السور والآيات، حيث لم تُرتب وفق النص المتواتر حيث أورد السيوطي أن سورتي الفيل وقريش كانتا في مصحف أُبيّ سورة واحدة، وكذلك سورتي الضحى والانشراح سورة واحدة في بعض المصاحف. أما مصحف عبد الله بن مسعود فليس فيه سور الفاتحة والمعوذتين بحسب بعض الروايات، بل رُوي أنه كان يحكّ المعوذتين ويصرح بأنهما ليستا من كتاب اللّه. [٢٠]

روايات التحريف التفسيرية: تضمنت بعض الروايات إضافات تفسيرية لآيات القرآن كما نُقل عن ابن عباس قراءات خاصة لبعض الآيات، فكان يقرأ آية الكهف هكذا «وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا» بإضافة (صالحه) في الكهف، وآية البقرة هكذا «لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلا من ربكم في المواسم» بإضافة «في المواسم» وغيرها. كما نسبت إلى ابن الزبير وابن مسعود قراءات غير مألوفة لبعض الآيات. [٢١]

وهنالك أيضًا إشارات إلى أن بعض الصحابة استبدلوا كلمات بأخرى مترادفة، مثل (أيمانهما) بدل من (أيديهما)، في آية السرقة من سورة المائدة و (مثقال نملة) بدلا من (مثقال ذرة) في سورة النساء، و(الحي القيام) بدلا من (الحي القيوم) في آية سورة آل عمران، و(شاورهم في بعض الأمر) بدلا من (وشاورهم في الأمر) في سورة آل عمران، وغيرها. [٢٢] لكن التحقيق يظهر أن هذه الروايات تُفهم على أنها تفسير لمعاني الآيات لا على أنها جزء من النص القرآني.

المطلب الثالث: الرد على شبهات التحريف من خلال أقوال علماء الشيعة الإمامية:

أجمع كبار علماء الإمامية المتقدمين والمتأخرين، كالصّدوق (ت: ٣٨١هـ)، والشيخ المفيد (ت: ٤١٣هـ)، والسيد المرتضى (ت: ٤٣٦هـ)، والشيخ الطوسي (ت: ٤٦٠هـ)، على بطلان القول بتحريف القرآن الكريم، مؤكدين أن ما بين الدفّتين هو ما أنزله الله على نبيه محمد (صلى الله عليه وآله)، من دون زيادة

أو نقصان. وقد عبّر الصدوق عن ذلك بقوله: «اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله على نبيّه هو ما بين الدفّتين، وليس أكثر من ذلك، ومن قال غير ذلك فقد افترى علينا».[٢٣] وذكر الشيخ المفيد أن: «جماعة من أهل الإمامية قالوا إنّه لم يُنقص من القرآن كلمة ولا آية ولا سورة، وإنما حُذف من مصحف أمير المؤمنين (u) ما كان من تأويله وتفسيره على حقيقة تنزيله».[٢٤]

ورغم هذه التصريحات الواضحة، فقد وُجِّهت للصدوق بعض التهم بنسبته القول بالتحريف للكليني بسبب بعض الروايات الواردة في كتاب الكافي[٢٥]، لكنه لم ينسب ذلك للكليني صراحة، كما أن توثيقه للكليني لا يعني تبنيه لمضامين تلك الروايات. بل إن تلك الروايات تُحمَل على محامل متعددة، كالتقية، أو التأويل، أو الإرجاع إلى الراسخين في العلم. ومن المعلوم أن الصدوق كان أعرف بمذهب الكليني من غيره، ولا يُقبل الطعن عليه بمجرّد النقل، خاصة مع علمه بإجماع الأمامية ونصوص الكتاب والروايات الكثيرة على صيانة القرآن، ومع إدراكه لما قد يسببه القول بالتحريف من وهن لمباني الإسلام.

ومن الجدير بالذكر أن الصدوق لعلمه بإجماع الاماميّة، ودلالة روايات كثيرة، بل الكتاب المجيد على عدم تحريف القرآن، أفتى بجواز سهو النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، مما يدل على مدى تعبّده بظواهر الأخبار، لا اعتقاده بالتحريف.

وردت روايات عن بعض أئمة أهل البيت (عليهم السلام) تتضمن قراءات مختلفة أو زيادات محتملة في ألفاظ بعض الآيات، مما فسّره بعضهم على أنه تحريف، كما أوردها بعض العلماء في كتبهم، كأبي عبد الله الصادق (u) في تفسير آيات من سور الفرقان والرعد وغيرها، إلا أن جمهور علماء الشيعة الإمامية وعلى رأسهم الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي حملوا تلك الروايات على التأويل، ورفضوا الأخذ بظاهرها، لأنها أخبار آحاد لا يُبنى عليها اعتقاد، فضلاً عن مخالفتها للمجمع عليه من التواتر والنقل القطعي.

وقد صرّح السيد المرتضى في الطرابلسيات أن نقل القرآن بلغ حد التواتر الذي لا يرقى إليه الشك، مشبّهًا تواتره بالعلوم الضرورية كمعرفة البلدان والوقائع العظام وأشعار العرب المسطورة، إذ تولّى المسلمون – وخاصة العلماء – العناية بنقله وتوثيقه وضبطه تفصيليًا؛ لأنّ القرآن معجزة النبوّة ومأخذ العلوم الشرعيّة والأحكام الدينيّة مما يجعل احتمال تحريفه غير وارد. كما أكد أن ما ورد من روايات عن تحريف أو تقديم أو تأخير، أو زيادات في بعض الآيات، لا يرقى إلى أن يُعدّ معارضًا لهذا التواتر، بل يجب طرحه أو تأويله.[٢٦]

وأضاف أن علماء المسلمين بلغوا في حفظه وحمايته الغاية وقد أحاطوا

بكل تفاصيل القرآن الكريم، من تفسير وإعراب وترتيب وقراءة، مما يجعل تحريف القرآن أو محاولة تغييره في غاية البعد وأمراً غير مقبول عقلاً، كما أكد أن قدرة العلماء على تمييز النصوص الأصيلة من الدخيلة في الكتب المصنّفة ككتاب (سيبويه) و(المزني) تتيح لهم بدرجة أولى التمييز في القرآن الكريم الذي نال اهتمامًا أعظم.[٢٧]

وبيّن أيضا السيد المرتضى أن القرآن كان مجموعًا ومؤلّفاً على ما هو عليه الآن في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، واستدلّ على ذلك بأنّ القرآن كان يُتلى ويُعرض عليه، وقد حفظه الصحابة وختموه في عهده مثل عبد اللّه بن مسعود، وأبيّ ابن كعب وغيرهما عدّة ختمات، وكلّ ذلك يدلّ على ثبوته وتواتره.[٢٨]

كما أشار إلى: «إنّ من خالف في ذلك من الإماميّة والحشويّة لا يعتدّ بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخبارا ضعيفة ظنّوا صحّتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صّحته».[٢٩]

ويقول النهاوندي لعلّه يقصد بقوله: «مضاف إلى قوم» دلالة على عدم ثبوت النسبة لدية، وأما قوله: «أصحاب الحديث» فلقد قصد بذلك عليّ بن إبراهيم القمّي ومن حذا حذوه.[٣٠] فـفي تفسير القمي، ما ورد عن الإمام الصادق (عليه السلام) في تفسير آية ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ (آل عمران: ١١٠) فقال أنها خالفت ما أنزله الله، فكيف تكون خير أمّة وقد قتلوا أمير المؤمنين والحسين بن عليّ (عليهما السّلام).

فقيل له وكيف نزلت يابن رسول اللّه؟ فقال: «إنّما نزلت:)كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ(ألا ترى مدح اللّه لهم في آخر الآية:)تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ((آل عمران: ١١٠)».[٣١]

مما اعتُبرها البعض دليلا على رأيه في التحريف، لكن (ع) قد فسّرها تفسيراً سياسيًّا لا لغويًّا، بإبراز سياقها التاريخي وما وقع من قتل لأهل البيت (عليهم السلام)، ولم يكن ذلك تصريحًا بتحريف، بل بيان لواقع الأمة.

ومثل ذلك روايات في تفسير القمي، التي أُشير فيها إلى محذوفات مثل قوله تعالى:)لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ - في علي كذا نزلت - وأَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ((النساء: ١٦٦). وكذلك في قوله:)إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا - آل محمد حقهم - لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ((النساء: ١٦٨).[٣٢] لكنها روايات لا تصمد أمام معيار النقد السندي والاعتباري.

وأيضًا، ما نُقل من روايات في التقديم والتأخير، أو أن بعض الآيات جزء منها في سورة وأخرى في سورة مختلفة، فكلها مؤولة، وبعضها من باب اختلاف التفسير

أو الإشارة إلى تأويل الآيات، لا نصّها.[٣٣]
وعلق الطوسي على هذه الروايات قائلاً: إنها من الآحاد التي لا توجب علماً، وقد وردت كثير من الأخبار من جهات العامة والخاصة بنقصان كثير من آي القرآن أو نقل شيء منه من موضع إلى موضع آخر، ونص على أنه من الأولى الإعراض عنها وترك الاشتغال بها، إذ يمكن تأويلها. كما أشار إلى أن روايات أهل البيت (عليهم السلام) متضافرة بالحثّ على قراءة القرآن والتمسّك بما فيه، والرجوع إليه في فروع الأحكام، وعرض الأخبار عليه؛ فما وافقه يُعمل به، وما خالفه يُترك ولم يلتفت إليه[٣٤].
كما قال الطوسي: «الكلام في الزيادة والنقصان لا يليق، فالزيادة مجمع على بطلانها، والنقصان يخالف الظاهر من مذهب المسلمين، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا».[٣٥] وقد سار على هذا المنهج العلماء المتأخرون:
فقال الشيخ البهائي (ت:١٠٣٠هـ): إن القرآن محفوظ من الزيادة والنقصان، ويؤيّده قوله تعالى:)وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ((الحجر: ٩)، وما شاع بين الناس من إسقاط اسم أمير المؤمنين (ع) من بعض الآيات، كما في قوله تعالى:)يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ -في علي((المائدة: ٦٧)، وغير ذلك فغير معتبر لدى العلماء.[٣٦]
وذكر كاشف الغطاء (ت:١٢٢٨هـ): في نقص القرآن: «لا ريب أنّه محفوظ من النقصان بحفظ الملك الديّان، كما دلّ عليه صريح القرآن، وإجماع العلماء في كل زمان، ولا عبرة بالنادر. وما ورد من أخبار النقص تمنع البديهة من الأخذ بظاهرها، فلا بد من تأويلها على بعض الوجوه».[٣٧]
كما صنّف الشيخ علي بن عبد العالي رسالة في نفي النقيصة، ورفض الروايات التي تخالف القطعي من الدين.[٣٨]
وصرّح القاضي نور الله التستري (ت: ١٠١٩هـ) بأن: «ما نسب إلى الشيعة الإماميّة من وقوع التغيير في القرآن، ليس ممّا قال به جمهور الإماميّة، إنّما قال به شرذمة قليلة منهم لا اعتداد بهم فيما بينهم».[٣٩] وكذلك أكد المقدس البغدادي أن الإجماع قائم على عدم النقيصة.[٤٠]
بل إن بعض الأخبار التي نقلت آيات مزعومة كآية «الشيخ والشيخة» أو كلمات إضافية على بعض الآيات، هي مما يرفضه العقل والذوق البلاغي والشرعي، لأنها تخالف فصاحة القرآن ونظمه، ولا تؤيده السنّة المتواترة، خاصة حديث الثقلين الذي يجعل القرآن قرين العترة، ومحفوظًا إلى يوم القيامة.[٤١]
ويؤكد العلامة النهاوندي أن القرآن كان مجموعًا في حياة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد حفظه المسلمون واعتنوا به عناية عظيمة بعد وفاته، تشبه في شدتها حرصهم على أنفسهم وأعراضهم في زمان احتمل بعض وقوع التحريف فيه. ولم يكن الإسلام ليُنتشر في بقاع الأرض

وأقطارها لولا انتشار هذا الكتاب المعجز، الذي أسهم في دخول كثير من الناس في الإسلام والإيمان بخاتم النبيّين (صلّى اللّه عليه وآله)، وأثار إعجاب حتى الكفار المعاندين للدّين، الذين كانوا يحفظون آياته وسوره ويعجبون بفصاحتها أكثر من إعجابهم بقصائد شعراء العرب كامرىء القيس وأضرابه، وخطب البلغاء. وبسبب تلك البيئة القوية في الحفظ في أهل ذلك العصر بحيث كان كثير منهم يحفظون الخطب الطوال بسماعها مرّة واحدة، ولذا اقتضت العادة أن تكون كل آية محفوظة لدى جمع كبير من الصحابة يتجاوزون حد التواتر، مع أنّه كان حفظ القرآن وتلاوته من أعظم عبادات المسلمين، وقد كان من أشد مظاهر اهتمام المسلمين حفظ القرآن من التغيير، وصيانته من التحريف، كما كانوا يحمون نبيهم الكريم (صلّى اللّه عليه وآله) حيث إنّهم كانوا يفدون أنفسهم وأولادهم وأعراضهم وأموالهم دون نفسه الشريفة.[٤٢]

كما أشار إلى أن ما قيل عن تحريف إنما يعود إلى النسخ، لا إلى الأصل، وأنّ النسخ كان محفوظًا عند العلماء، ولم يُغيّر شيء منه.[٤٣]

فإنّ هذا الاحتمال يستلزم افتراض أن المصحف كان في عهد النبي (صلّى اللّه عليه وآله وسلم) وبعده محفوظًا عند واحد أو اثنين من الصحابة فقط، ثمّ استنسخه جماعة من المنافقين وأن بقية المسلمين لم يطّلعوا عليه، ثمّ خفي الأصل عن الأنظار، وانتشر المحرّف في الأقطار، وهو فرض باطل؛ لأن القرآن كان شائعًا معلومًا لدى عموم المسلمين، لا يخفى على أحد.

بوجه عام، فإن أخبار التحريف مع كونها مخالفة للكتاب الكريم، وضعف أسانيد كثير منها، وإعراض أعيان العلماء عنها، وتعارضها مع حكم العقل والعادة والاعتبار، غير قابلة أن تُعدّ حجّة. وقد نقل عدد من الأصحاب الإجماع على خلافها، كما جاء في كلمات الشيخ البهائي وكاشف الغطاء وغيرهما قدس اللّه أسرارهم.

المطلب الرابع: الأدلة على سلامة القرآن من التحريف:

أولاً: القرآن نفسه:

الدليل الأول: قوله تعالى:)إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ((الحجر: ٩) دالّت هذه الآية على تشريف القرآن الكريم وتفضيله على سائر الكتب السماوية، إذ أن حفظ القرآن من مهام الله تعالى، وبالتالي لا يمكن أن يصيبه التحريف إلى يوم القيامة، فلا يُعقل إسقاط آية أو سورة منه، أو يُغيّر منه كلمة أو حرف أو هيئته المنزلة، فهذا يُعدّ إخلالًا بالحفظ الإلهي الموعود؛ لأن كل آية منه تُعدّ جزءًا لا يتجزأ من القرآن، ومحو شيء منه مادّة

أو كيفيّة محو للقرآن.[٤٤]

يقول السيد الخوئي: «....فإن في هذه الآية دلالة على حفظ القرآن من التحريف وأن الأيدي الجائرة لن تتمكن من التلاعب فيه».[٤٥]

الدليل الثاني: قوله تعالى:)وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ~لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ((فصلت: ٤١-٤٢) يُفهم منه عموم النفي عن كل ما يناقض الحق، بما في ذلك التحريف، يقول الخوئي: تدل هذه الآية الكريمة على نفي الباطل بجميع أنواعه عن القرآن الكريم. فالنفي عندما يرد على الطبيعة يفيد العموم، ومن المعلوم أن التحريف أحد أبرز مصاديق الباطل، فيلزم من ذلك أن يكون التحريف ممنوعًا من التطرق إلى هذا الكتاب العزيز.[٤٦]

وقد استُدل على هذا بما جاء في تفسير القمي، عن الإمام الباقر (عليه السلام)، حيث قال: «لا يأتيه الباطل من قبل التوراة، ولا من قبل الإنجيل، والزبور، ولا من خلفه؛ أي لا يأتيه من بعده كتاب يبطله».[٤٧]

وكذلك ما جاء في تفسير مجمع البيان عن الإمامين الصادقين (عليهما السلام)، حيث جاء فيه: «ليس في أخباره عما مضى باطل، ولا في أخباره عما يكون في المستقبل باطل».[٤٨]

ورد الخوئي على الاستدلال قائلاً: غير أن هذا الجواب لا يُنهض بحصر دلالة الآية فيما ورد عن الروايتين، إذ لا يظهر من الروايات المذكورة حصر الباطل فيما يتعلق بالكتب السابقة أو بالأخبار فقط، لكي تكون معارضة لدلالة الآية على العموم.[٤٩]

وخاصة إذا أُخذت بعين الاعتبار الروايات الأخرى التي صرّحت بأن معاني القرآن لا تُحصر بموارد محددة، وعليه فإن الآية المباركة تدل بوضوح على أن القرآن منزّه عن الباطل بجميع أشكاله وألوانه، في مختلف الأزمنة والوقائع. والتحريف بلا شك من أبرز صور الباطل، فيلزم أن يكون القرآن مصونًا منه.

ويؤكد هذا المعنى وصف القرآن في الآية بـ(العزيز)، إذ أن عزة الشيء تستلزم حمايته من التغيير والتضييع، ومن هنا فإن قصر معنى (الباطل) في الآية على مجرد التناقض أو الكذب لا ينسجم مع صفة العزة التي نُعت بها الكتاب العزيز.[٥٠]

ثانياً: السنة النبوية:

الدليل الثالث: أخبار العرض على القرآن متضافرة، بل متواترة معنًى أو إجمالًا، ويقابلها أخبار التحريف والتغيير، التي تُعدّ مخالفة للكتاب العزيز، ويشملها أحاديث أهل البيت (عليهم السلام): «ما خالف كتاب الله فهو زخرف» أو «باطل» أو «فاضربوه عرض الجدار» أو «لم نقله».[٥١] ما يدل على أنهم اعتبروا القرآن الموجود بين ايدينا هو المرجع الصحيح.

قال الطوسي: «ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله) قوله: إنّي مخلّف فيكم الثقلين، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، وهذا دليل على وجود القرآن في كل عصر، لأن التمسّك بما لا يُمكن الوصول إليه غير معقول».[٥٢]

وحُمل هذا القول على أن القرآن كامل محفوظ عند أهله، وهو ما بيّنه الفيض الكاشاني، بأن «القرآن الذي فيه جميع الأحكام حتى أرش الخدش» متاح للتمسّك، وأما العترة فإنّ المراد بالتمسّك بهم تولّيهم والأخذ بأقوالهم ورواياتهم، وإن تعذّر الحضور في زمانهم أو نيل الفيوضات الخاصة من زيارتهم، واقتباس الأنوار ببركة صحبتهم.[٥٣]

يتبيّن من مجموع ما تقدم أن القرآن الكريم قد حفظه الله ولا مجال لاحتمال وقوع التحريف أو التغيير، سواء كان جزئيًا أو كليًا. فضلًا عن القول به من جميع الوجوه، لما فيه من مخالفة للنصوص القطعية، وإجماع العلماء، وبداهة العقل، ووضوح البراهين النقلية والعقلية، كما أكد العلماء من مختلف الفرق الإسلامية على صحة هذه العقيدة من خلال الأدلة النقلية والعقلية. وعلينا كمجتمعات إسلامية أن نتمسك بهذا المبدأ الأساسي وأن نكون على يقين بأن القرآن الكريم هو الكتاب الصحيح الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).[٥٤]

خاتمة:

في الختام، يتبيّن من هذا البحث أن القول بتحريف القرآن لا يستند إلى دليل معتبر، بل هو مجرد شبهة طُرحت وردّها العلماء قديماً وحديثاً. فقد تكفّل الله تعالى بحفظ كتابه، وأجمعت الأمة على صيانته من الزيادة والنقصان. كما أن أقوال الأئمة والعلماء من جميع المذاهب تؤكد ذلك بشكل قاطع. ومن هنا، فإن إثارة هذه الشبهات لا تؤثر في يقين المسلمين بسلامة القرآن. ويبقى القرآن الكريم محفوظًا إلى يوم الدين، كما وعد الله تعالى.

نتائج البحث:

١-تبيّن من البحث أن القول بعدم تحريف القرآن الكريم هو الرأي السائد عند جمهور علماء المسلمين من مختلف المذاهب.

٢-الروايات التي أُثيرت حول التحريف إما ضعيفة سندًا أو قابلة للتأويل ولا يُبنى عليها معتقد.

٣-النصوص القرآنية والسنة المتواترة تؤكد صيانة القرآن من الزيادة والنقصان، وأنه محفوظ بحفظ الله تعالى.

٤-علماء الشيعة، كالصّدوق والمرتضى والطوسي، صرّحوا ببطلان القول بالتحريف، واعتبروه خروجًا عن أصول المذهب.

٥-كثير من الروايات التي استُدل بها على التحريف تعود إلى مصاحف فردية أو قراءات شخصية لبعض الصحابة، ولا تُعد من النص القرآني المتواتر.

٦-أن القرآن الكريم قد حُفظ بحفظ الأمة له، من خلال كثرة حفاظه وتواتر قراءته وتدوينه في عهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعده. أجمع المسلمون، سنة وشيعة، على أن القرآن الموجود بين أيدينا لم يتعرض لتحريف نصي، لا بالزيادة ولا بالنقص.

٧-الروايات التي تشير إلى تحريف، يمكن تصنيفها إلى تفسيرات أو إشارات إلى تحريف عملي أو ترتيبي لا يمسّ النص القرآني.

٨-التأويلات التي تتضمن زيادات على الآيات تُفهم في سياق تفسير المعنى، لا على أنها نصوص قرآنية نُسيت أو حُذفت.

٩-اعتماد الأئمة الأطهار (عليهم السلام) على القرآن الموجود وقراءتهم له في الصلاة والاحتجاج به، هو دليل قاطع على عدم وجود تحريف.

الهوامش:

١- الصحاح، الجوهري: ١٣٤٣/٤.

٢- المفردات، الراغب الاصفهاني: ١١٢.

٣- مجمع البيان، الطبرسي: ١٧٣/٣.

٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمد بن عمر الزمخشري الخورازمي، (ت٥٣٨ه)، دار المعرفة، بيروت: ١٥٣/٣.

٥- روضة الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩ه)، منشورات الفجر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م: ٥٣/٨، رقم الحديث: ١٦، الوافي، محمد محسن المشهور بالفيض الكاشاني، التحقيق: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي (ع)- سيد ضياء الدين الحسيني، مطبعة الرسول (ص)، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ه ق: ٣٧٤/٥.

٦- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ه: ٦٥/٢.

٧- نحفد: أي: نسرع في العمل والخدمة. النهاية: ٤٠٦/١.

٨- الدر المنثور، السيوطي، ٨١٠/١٥.

٩- التفسير الحديث، محمد عزة دروزة: ٧٠/١.

١٠- منتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد: ٤٣/٢، التفسير الحديث، محمد عزة دروزة: ٧١/١.

١١- الإتقان، السيوطي: ٤٠/٢-٤١، التفسير الحديث، محمد عزة دروزة: ٧٢/١.

١٢- التفسير الحديث، محمد عزة دروزة: ٧٢/١، الإتقان:١٠١/١.

١٣- المصدر السابق، ونفس الصفحة. الإتقان:

١٢١/١.

١٤- التفسير الحديث، محمد عزة دروزة: ٧٣/١. صحيح مسلم: ١٠٠/٣، كتاب الزكاة، رقم الحديث: ١٧٤٠.

١٥- التفسير الحديث، محمد عزة دروزة: ٧٣/١.

١٦- المصدر نفسه.

١٧- المصدر نفسه. الإتقان: ٤٢/٢.

١٨- الإتقان: ٤٢/٢، التفسير الحديث، محمد عزة دروزة: ٧٤/١.

١٩- عن القرآن، محمد صبيح، الناشر: محمد عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٩م: ١٦٤، التفسير الحديث، محمد عزة دروزة: ٧٤/١.

٢٠- التفسير الحديث، محمد عزة دروزة: ٧١/١.

٢١- المصدر نفسه: ٧٥/١.

٢٢- المصدر نفسه: ونفس الصفحة.

٢٣- الاعتقادات، محمد بن علي الصدوق (ت٥٣٨١)، تحقيق: عصام عبد السيد، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، مهر، قم، ٥١٤١٣.ق: ٩٣.

٢٤- أوائل المقالات، الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم أبي عبد الله العكبري البغدادي (ت٣٣٦-٥٤١٣)، تحقيق: إبراهيم الانصاري، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، مهر، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣ه ق: ٨١.

٢٥- لم نجد في ساتر مصنفات الشيخ الصدوق أي تصريح أو تلميح بنسبة القول بالتحريف إلى ثقة الاسلام الكليني، كما لم نجد أحدا نقله عن الشيخ الصدوق، وقد استند بعض المحدثين الذين نسبوا إلى الشيخ الكليني القول بالتحريف(كالفيض في الصافي ١: ٤٧) على جمله من روايات الكافي، مع أنه لا توجد في الكافي رواية واحدة تدلّ دلالة صريحة على التحريف، و لكن اشتبه عليهم حال بعض الروايات، وهي إحدى و ستون رواية فقط بجميع أجزاء الكافي، لظهورها باختلاف القراءة أو التفسير، فعدّوا ذلك من أصل المصحف، وقد بيّنت بعض الدراسات الحديثة ذلك بكلّ تفصيل. راجع: دفاع عن الكافي، ثامر هاشم حبيب العميدي، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٦ه-١٩٩٥م: ٢١٩/٢- ٥٠١.

٢٦- الذخيرة في علم الكلام، الشريف المرتضى علم الهدى علي بن الحسين الموسوي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١١ه: ٣٦١، نفحات الرحمن فى تفسير القرآن، محمد النهاوندي: ٦٣/١.

٢٧- مجمع البيان: ٨٣/١، تفسير الصافي: ٤٧/١. نفحات الرحمن فى تفسير القرآن، محمد النهاوندي: ٦١/١

٢٨- المصادر السابقة: ونفس الصفحات.

٢٩- مجمع البيان: ٨٣/١، تفسير الصافي: ٤٧/١.

٣٠- نفحات الرحمن فى تفسير القرآن، محمد النهاوندي: ٦٤/١.

٣١- تفسير القمي: ١٠/١.

٣٢- المصدر نفسه: ١٠/١.

٣٣- المصدر نفسه: ١٠/١، نفحات الرحمن فى تفسير القرآن، محمد النهاوندي: ٦٥/١.

٣٤- التبيان في تفسير القرآن، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ: ٣/١.

٣٥- المصدر نفسه: ٣/١. نفحات الرحمن في تفسير القرآن، محمد النهاوندي: ٦٣/١.
٣٦- آلاء الرحمن في تفسير القرآن، العلامة المجاهد الشيخ محمد جواد البلاغي (ت١٣٥٢ه)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ: ٦٥/١، نفحات الرحمن في تفسير القرآن، محمد النهاوندي: ٦٧/١.
٣٧- كشف الغطاء عن مبهمات شريعة الغراء، جعفر بن خضر كاشف الغطاء، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي- فرع خرسان الرضوي، الطبعة الثانية: ٢٩٨.
٣٨- آلاء الرحمن، محمد جواد البلاغي: ٦٥/١.
٣٩- المصدر نفسه: ٦٤/١.
٤٠- آلاء الرحمن، محمد جواد البلاغي: ٦٥/١.
٤١- نفحات الرحمن في تفسير القرآن، محمد النهاوندي: ٦٨/١.
٤٢- المصدر نفسه: ٦٢/١.
٤٣- تفسير الصافي: ٤٨/١.
٤٤- نفحات الرحمن في تفسير القرآن، محمد النهاوندي: ٦٦/١.
٤٥- البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الخوئي: ٢٠٧.
٤٦- المصدر نفسه: ٢١٠.
٤٧- تفسير القمي: ٢٦٦/١، البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الخوئي: ٢١٠.
٤٨- مجمع البيان، الطبرسي: ٧، البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الخوئي: ٢١٠.
٤٩- المصدر نفسه: ٢١١.
٥٠- المصدر نفسه: ٢١١.
٥١- . الكافي: ٥٥/١/ باب الأخذ بالسنة و شواهد الكتاب.
٥٢- تفسير التبيان: ٣/١.
٥٣- ينظر: تفسير الصافي: ٤٩/١، نفحات الرحمن في تفسير القرآن، محمد النهاوندي: ٦٨/١.
٥٤- نفحات الرحمن في تفسير القرآن، محمد النهاوندي: ٦٨/١.

المصادر والمراجع

١-القرآن الكريم.
٢-الاعتقادات، محمد بن علي الصدوق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: عصام عبد السيد، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، مهر، قم، ١٤١٣هـ ق.
٣-أوائل المقالات، الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم أبي عبد الله العكبري البغدادي (ت٣٣٦-٤١٣هـ)، تحقيق: إبراهيم الانصاري، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، مهر، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ق.
٤-آلاء الرحمن في تفسير القرآن، العلامة المجاهد الشيخ محمد جواد البلاغي (ت١٣٥٢هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٥-البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت ١٤٠٠هـ)، تحقيق: السيد جعفر الحسيني، دار الثقلين، الطبعة السادسة، ١٤٢٩ه.
٦-التبيان في تفسير القرآن، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧-التفسير الحديث: ترتيب السور حسب النزول، محمد عزه دروزه، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ ق.
٨-تفسير الصافي، فيلسوف الفقهاء المولى محسن الفيض الكاشاني، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، المطبعة مؤسسة الهادي، قم المقدسة، الناشر: مكتبة الصدر، طهران، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
٩-تفسير القمي، لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي (ت٣٢٩هـ)، صححه وعلق عليه وقدم له: العلامة السيد طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم، إيران، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ
١٠-دفاع عن الكافي، ثامر هاشم حبيب العميدي، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٦ه-١٩٩٥م.
١١-روضة الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (ت٥٣٢٩)، منشورات الفجر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م: ١٢٨، الوافي، محمد محسن المشهور بالفيض الكاشاني، التحقيق: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي (ع)- سيد ضياء الدين الحسيني، مطبعة الرسول (ص)، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ه ق.
١٢-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
١٣-عن القرآن، محمد صبيح، الناشر: محمد عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٩م.
١٤-غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ه.
١٥-الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، د.ت، منشورات الفجر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٦-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي، (ت٥٣٨ه)، دار المعرفة، بيروت.
١٧-كشف الغطاء عن مبهمات شريعة الغراء، جعفر بن خضر كاشف الغطاء (ت١٢٢٧ه.ق)، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي- فرع خرسان الرضوي، الطبعة الثانية.
١٨-مجمع البيان في تفسير القرآن، الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب، المطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، (د. ت).
١٩-مفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد بن الفضل، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار العلم الدار الشامية، دمشق، د. ط، ١٤١٢هـ.
٢٠-نفحات الرحمن فى تفسير القرآن، محمد النهاوندي، موسسة البعثة، مركز الطباعة والنشر، ايران، قم، الطبعة الأولى، ١٣٨٦ هـ ش.